

## الفصل السادس

### المسجد والأذان

- الاستلقاء فى المسجد مع وضع إحدى الرجلين على الأخرى .
- اللعب بالحرايب فى المسجد .
- الأذان والإقامة « مَنْ أذُنْ فَهُوَ يقيم » .
- أخذ الأجرة على الأذان .
- نسخ الأفراد فى الإقامة .



## الاستلقاء فى المسجد مع وضع إحدى الرجلين على الأخرى

عن ابن عباد بن تميم عن عمر أنه رأى رسول الله ﷺ مستلقياً فى المسجد واضعاً إحدى رجله على الأخرى . ( متفق عليه ) .

### ● دعوى النسخ :

قال الخطابى : إن النهى الوارد عن ذلك منسوخ ، وجزم ابن بطال ومَن تبعه بأنه منسوخ ، وهو اتجاه الشوكانى ، وقال الصنعانى : إنها دعوى بلا برهان .

\* \*

### ● بطلان دعوى النسخ :

( أ ) جزم البيهقى والبغوى وغيرهما من المحدثين أن النهى إنما كان حيث يخشى أن تبدو العورة ، والجواز حيث يؤمن ذلك كما فى هذا الحديث . وقال الحافظ ابن حجر : هذا القول أولى من دعاء النسخ لأنه لا يثبت بالاحتمال .

(ب) وقال المازرى : إن النهى عن وضع إحدى الرجلين على الأخرى الثابت فى « مسلم » و« سنن أبى داود » نهى عام . وفعله - صلى الله عليه وسلم - مقصور عليه . فلا يؤخذ من ذلك الجواز لغيره ، لكن لما صح أن عمر وعثمان كانا يفعلان ذلك دليلاً على أن النهى ليس خاصاً به - صلى الله عليه وسلم - . بل هو جائز مطلقاً . فإذا تقرر هذا صار بين الحديثين تعارض فيُجمع بينهما بما قاله البيهقى والبغوى .

قال الحافظ : وفى قول المازرى : « فلا يؤخذ من ذلك الجواز لغيره صلى الله

عليه وسلم « نظر لأن الخصائص التي يختص بها النبي دون أمته لا تثبت  
بالاحتمال ، والظاهر أن فعله كان لبيان الجواز لأنه فعله مرة واحدة (١) .

\* \*

### ● اضطراب الشوكاني :

بالرغم من أن الشوكاني في « نيل الأوطار » يظهر ميله إلى النسخ ، وإن لم  
يُصرِّح بهذا ، فإنه صحح ما فعله النبي ﷺ بأمامة ، واستدل به في الإجابة  
عمن سأله عن حمل العمامة الساقطة عن الرأس في الصلاة أيجوز أم لا ؟  
فأجاب : قد ثبت عن النبي ﷺ حمل أمامة في الصلاة وهي ابنة ثلاث سنين ،  
فما ظنك بحمل العمامة وهي أخف منها قطعاً (٢) ( نقلاً عن فتح العلام ) .

\* \* \*

---

(١) نيل الأوطار : ١٨٠ / ٢ ، وسبل السلام : ١٤١ / ١

(٢) سبل السلام : ١٤٢ / ١

## اللعب بالحراب فى المسجد

عن أبى هريرة قال : بينا الحبشة يلعبون عند النبى ﷺ بحرايبهم ، دخل عمر فأهوى إلى الحصبا ، فحصبهم بها ، فقال رسول الله ﷺ : « دعهم يا عمر » . ( متفق عليه ) ، وللبخارى فى رواية : « فى المسجد » (١) .

### • دعوى النسخ :

الحديث يدل على جواز اللعب بالحراب فى المسجد ، ولكن حكى ابن التين عن أبى الحسن اللخمي أن اللعب بالحراب فى المسجد منسوخ بالسنة والقرآن . أما القرآن فقولته تعالى : ﴿ فى بُيُوتِ أذنَ اللهُ أن تُرْفَعَ ... ﴾ (٢) ، وأما السنة فحديث : « جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم » (٣) .

\* \*

### • بطلان الدعوى :

١ - لا يصح الاحتجاج بالحديث : « جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم » ، لأن الذين يلعبون بالحراب ليسوا صبياناً ولا مجانين ، كما أن الحديث ضعيف ، وليس فى الآية ولا فى الحديث تصريح بمنع اللعب بالحراب فى المسجد (٤) .

٢ - ولم يُعرف تاريخ النصين أحدهما أقدم حتى يمكن البحث فى الصيرورة إلى نسخه .

٣ - وقد حكى أن لعب الأحابيش كان خارج المسجد وعائشة كانت فى المسجد .

(٢) النور : ٣٦

(١) نيل الأوطار : ٩٥/٨ - ٩٦

(٤) سبل السلام : ١٥٦/١

(٣) نيل الأوطار : ٩٧/٨ ، وسبل السلام : ١٥٦/١

ولكن هذا مردود بما ثبت فى بعض طرق هذا الحديث أن عمر أنكر عليهم لعبهم فى المسجد فقال له النبى ﷺ : « دعهم » ، وفى بعض ألقاظه أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر : « لتعلم اليهود أن فى ديننا فسحة ، وأنى بُعثتُ بحنيفية سمحة » .

٤ - قال المهلب : المسجد موضوع لأمر جماعة المسلمين ، فما كان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله جاز فيه » .

واللعب بالحراب ليس لعباً مجرداً ، بل فيه تدريب الشجعان على مواقع الحروب والطعان والاستعداد للعدو . وقد رد محمد بن إسماعيل هذا القول بقول النبى ﷺ : « لتعلم اليهود أن فى ديننا فسحة » ، فكان يقرر القول المشهور : « ساعة وساعة » ، والترويح حين تصحبه النية كالنوم والطعام تصحبانها نية إمداد النفس أو الجسم بطاقة تحركه إلى الواجب عبادة ، كالصلاة فى المسجد والنادى على السواء .

\* \* \*

## الأذان والإقامة

« مَنْ أذَّنَ فَهُوَ يَقِيمُ »

عن عبد الله بن زيد أنه أرى الأذان قال : فجئت إلى النبي ﷺ فأخبرته فقال : « ألقه على بلال » ، فألقيته فأذن ، فأراد أن يقيم ، فقلت : يا رسول الله : أنا رأيت ، أريد أن أقيم ، قال : « فأقم أنت » ، فأقام هو ، وأذن بلال . ( رواه أحمد وأبو داود ، وذكر ابن شاهين في الناسخ ) .

• دعوى النسخ :

هذا الحديث كان أول ما عُرف الأذان في السنة الأولى ، وقد روى عن زياد ابن الحارث الصدائي (١) أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يا أبا صداء أذن » . قال : فأذنتُ ، وذلك حين أضاء الفجر . قال : فلما توضأ رسول الله ﷺ قام إلى الصلاة ، فأراد بلال أن يقيم . فقال رسول الله ﷺ : « يقيم أخو صداء ، فإنَّ مَنْ أذَّنَ فَهُوَ يَقِيمُ » ( رواه الخمسة إلا النسائي ، ولفظه لأحمد ) .

فمن حديث الصدائي نفهم أن الأولى أن يقيم مَنْ أذَّنَ ، بينما حديث عبد الله لا ينص على ذلك ، ويُشَم من هذا أنه ناسخ لحديث عبد الله بن زيد .

\* \*

• رفض دعوى النسخ :

١ - لا يعول في التفضيل على أى الحديثين فكلاهما ضعيف . أما حديث الصدائي ففي إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي وهو ضعيف عند

(١) بضم الصاد ، وتخفيف الدال ، نسبة إلى قبيلته ، وقد بايع زياد النبي ﷺ ، وأذن بين يديه . ويُعد في البصريين ( سبل السلام : ١٢٩/١ ) .

أهل الحديث ضعّفه ابن القطان وغيره ، وقال البخارى : هو مقارب لحديث ضعّفه ابن حبان وأبو حاتم .

وكذا ما روى بمعناه عن ابن عمر : « إنما يقيم من أذن » ، وقد أخرجه الطبرانى والعقيلي فى « الضعفاء » وأبو الشيخ فى « الأذنان » ، وفى إسناده سعيد بن راشد وهو ضعيف .

قال ابن أبى حاتم : سألت أبى عن سعيد بن راشد هذا ، فقال : ضعيف الحديث ، منكر الحديث . وقال مرة : متروك .

وأما حديث عبد الله بن زيد ففى إسناده محمد بن عمرو الواقفى الأنصارى البصرى ، وهو ضعيف ضعّفه القطان وابن نمير ويحيى بن معين .

وما رواه أبو الشيخ بمعناه عن ابن عباس قال : « كان أول من أذن فى الإسلام بلال ، وأول من أقام عبد الله بن زيد » فإسناده منقطع ، لأنه رواه الحاكم عن مقسم عن ابن عباس وهذا الحديث من الأحاديث التى لم يسمعها الحاكم من مقسم ، كما قال الحافظ ابن حجر : على أنه قد اضطرب متنه ، فقد أخرجه الحاكم وفيه : إن الذى أقام عمر . بينما الرواية التى معنا تقول إنه عبد الله بن زيد <sup>(١)</sup> ، ومن ثمت لا يقال إن هناك ناسخاً ومنسوخاً ، فإن شرط القول بالنسخ أن يكون النصان صحيحين .

وأنكر ابن حزم حديث « من أذن فهو يقيم » ، لأن فيه زياد بن أنعم <sup>(٢)</sup> .

٢ - قال الحازمى فى كتابه « الناسخ والمنسوخ » : « واتفق أهل العلم فى الرجل يؤذن ويقيم غيره أن ذلك جائز ، واختلفوا فى الأوئوية ، فقال أكثرهم : لا فرق والأمر متسع ، ومن رأى ذلك مالك وأكثر أهل الحجاز وأبو حنيفة ، وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور ، وقد احتجوا بحديث عبد الله بن زيد ، ولكنه حديث ضعيف ، ولكن رجح هذا رأى عدم ثبوت نص ينفى ذلك ، ولا يُصار إلى الكراهية أو النهى إلا بنص ، وبهذا قال الحنفية وغيرهم .

(٢) المحلى : ٤٧/٣ : المسألة ( ٣٢٩ ) .

(١) نيل الأوطار : ٦٤/٢

وقال بعض العلماء : مَنْ أذَّنَ فهو يقيم على سبيل الأولى ، وإلى هذا ذهب الشافعي والهادوية وحُجَّتْهم حديث الصُّدائي ... ولا حُجَّة فيه لضعفه .

فإن قيل : يقيم المؤذن منعاً للشحناء أو اجتهاداً لم يبعد . قال الترمذی : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم (١) .

وقد لوحظ في حديث « عبد الله » الحرص على الفوز بالأذان لما له من عظيم الأجر ، ففي صحيح مسلم عن معاوية بن أبي سفيان قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » . أي تشوفاً إلى رحمة الله ، وفي رواية : « إعناقاً » - بكسر الهمزة - أي إسرعاً إلى الجنة من السير العنق . وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أذَّن المؤذن أدبر الشيطان وله حُصَّاص » ( أي ضراط ) (٢) .

\* \* \*

---

(١) سبيل السلام : ٢٩ / ١ ، ونيل الأوطار : ٦٤ / ٢ ، وما بعدها ، والأم : ٧٤ / ١

(٢) مسلم : ٨٩ / ٤ - ٩٠

## أخذ الأجرة على الأذان

عن عثمان بن أبي العاص قال : « آخر ما عهد إلى رسول الله ﷺ أن أتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً » . ( رواه الخمسة وقد صححه الحاكم ) ، وهو قول أبي حنيفة وغيره (١) .

وقال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله ﷺ قال لعثمان بن أبي العاص : « واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً » .

وأخرج ابن حبان والطحاوي (٢) عن يحيى البكالى - أو فى المحلى « البكاء » (٣) - سمعت رجلاً قال لابن عمر : إنى لأحبك فى الله ، فقال له ابن عمر : إنى لأبغضك فى الله . فقال : سبحان الله !! أحبك فى الله وتبغضنى فى الله ؟ قال : نعم ، إنك تسأل عن أذائك أجراً .

وعن الضحاك بن قيس أنه قال لمؤذن يُعلم كتاب الله : إنى لأبغضك فى الله لأنك تتغنى فى أذائك ، وتأخذ لكتاب الله أجراً (٤) .

وذكر ابن سيد الناس فى شرح الترمذى أنه روى عن ابن مسعود أنه قال : « أربع لا يؤخذ عليهن أجر : الأذان ، وقراءة القرآن ، والمقاسم ، والقضاء » (٥) .

قال ابن حزم فى المسألة (٣. ١٣) : وجائز للمرء أن يأخذ الأجرة على فعل ذلك عن غيره مثل أن يحج عنه التطوع ، أو يُصلّى ويؤذن التطوع ، فالعامل يعمل عن غيره لا عن نفسه ، وأما المستأجر فأنفق ماله فى ذلك تطوعاً لله .

\* \*

### ● شبهة النسخ :

يقال : إن حديث النهى عن الأجر ناسخ لما كان قبل ذلك ، فقد عقد ابن حبان فى كتابه ترجمة على الرخصة فى أخذ الأجر عن الأذان ، وأخرج عن

(١) المحلى : ٣ / ١٤٥ ، ٨ / ١٩١ (٢) الطحاوي : ٢ / ١٧ . (٣) المحلى : ٣ / ١٤٦

(٥) المحلى : ٨ / ١٩٥

(٤) المحلى : ٣ / ١٤٦

أبى محذورة أنه قال : « فالتقى على رسول الله ﷺ الأذان ، فأذنتُ ، ثم أعطاني حين قضيت التأذين صرة فيها شيء من فضة » .

وأخرجه أيضاً النسائي والشافعي وزاد الشافعي : « ثم وضع يده على ناصية أبى محذورة ، ثم أمرها على وجهه ، ثم مرّ بين ثديه ، ثم على كبده ، ثم بلغت يده سرّة أبى محذورة ، ثم قال رسول الله ﷺ : « بارك الله فيك وبارك عليك » ، فقلت : يا رسول الله : مرني بالتأذين بمكة ، فقال : « قد أمرتك به » ... إلى أن قال : فقدمت على عتاب بن أسيد عامل رسول الله ﷺ فأذنتُ بالصلاة عن أمر رسول الله ﷺ (١) .

\* \*

### ● رفض شبهة النسخ :

(أ) قال البيهقي : لا دليل في حديث أبى محذورة على أن للمؤذن أخذ الأجرة ، لأنه يحمل أن يكون النبي ﷺ أعطاه من باب تأليف قلبه لحدائث عهده بالإسلام ، كما أعطى حينئذ غيره من المؤلفة قلوبهم ، ووقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال سلبها الاستدلال ، لما يبقى فيها من الإجمال . وبناء على ما قاله البيهقي فإنه لا نسخ .

(ب) على أن ما أخذه أبو محذورة لم يكن أجراً مشروطاً ، والأجرة إنما تحرم إذا كانت مشروطة عند من قال النهي للتحريم ، وبهذا يُجمع بين الحديثين .

\* \*

### ● رأى ابن العربي :

قال ابن العربي : الصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع الأعمال الدينية ، فإن الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله . وفي كل واحد منها يأخذ النائب أجره كما يأخذ المستنيب . وأصل ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم : « ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة » ... ففاس المؤذن على العامل .

(١) المسند للشافعي بهامش الأم : ٦ / ٤٣ - ٤٤

وقال الشوكاني : هو قياس فى مصادمة النص ، وفتيا ابن عمر التى مرّت لم يخالفها أحد من الصحابة كما صرّح بذلك اليعمرى .

وقال الشافعى فى « الأم » : « أحب أن يكون المؤذّنون متطوعين ، وليس للإمام أن يرزقهم ، وهو يجد مَنْ يؤذّن متطوعاً ممن له أمانة ، إلا أن يرزقهم من ماله ، ولا أحسب أحداً ببلد كثير الأهل يعوذه أن يجد مؤذّناً أميناً يؤذّن متطوعاً ، فإن لم يجده فلا بأس أن يرزق مؤذّناً ولا يرزقه إلا من خمس الخمس سهم النبى ﷺ الفضل ، ولا يجوز أن يرزقه من غيره من الفىء ، لأن لكله مالكاً موصوفاً ولا يجوز له أن يرزقه من الصدقات شيئاً » (١) إلا بوصفه بصفة من صفات مستحقى الصدقات .

وقال الأوزاعى : يُجاعل ولا يُؤاجر .

ومن ذهب إلى التحريم للأجر شرطاً على الأذان والإقامة : الهادى والقاسم والناصر وأبو حنيفة وغيرهم . أما مالك فقال : لا بأس بأخذ الأجر على ذلك كابن العربى (٢) .

وقال ابن حزم هذا وأضاف أن الصلاة لا تجزىء إن أذّن لهم أخذ الأجرة (٣) ، واستدل لهذا من القرآن بالآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾ (٤) .

ويجوز أن يعطى الإمام المؤذن وإمام المسجد عطاءً على سبيل الصدقة ، أو يعطيه المصلون أجر حضور معهم ، فهو عوض عن وقته لا عن الصلاة ، فربما كان يصلى فى وقت أو مكان آخرين (٥) .

وقال النووى : « قال أصحابنا : فلو وجدنا مؤذّناً حسن الصوت يطلب على

(١) الأم : ١ / ٧٢ (٢) نيل الأوطار : ٢ / ٦٥ - ٦٦ ، والمحلّى : ٣ / ١٤٦

(٣) المحلّى : ٣ / ١٤٥ ، المسألة رقم (٣٢٧) . (٤) النساء : ٢٩

(٥) المحلّى : ٢ / ١٠٢

أذانه رزقاً ، وآخر يتبرع الأذان لكنه غير حسن الصوت ، فأيهما يؤخذ ؟ فيه وجهان أصحهما : يُرزق حسن الصوت ، وهو قول شريح لحديث عبد الله بن زيد ابن عبد ربه أن رسول الله ﷺ قال له : « ألقه على بلال ، فإنه أندى صوتاً منك » . قيل : معناه أرفع صوتاً ، وقيل : أطيب ، فاستحب ذلك لأنه أبلغ فى تحقيق حكمة الأذان ، وهى أربعة أشياء : إظهار شعار الإسلام وكلمة التوحيد ، والإعلام بدخول الوقت ، وبمكانها ، والدعاء للجماعة » (١) .

\* \* \*

---

(١) شرح مسلم للنووى : ٤ / ٧٧

## نسخ الإفراد فى الإقامة

عن أبى قلابة عن أنس قال : أمرَ بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة - يعنى بالإقامة : قد قامت الصلاة (١) . ( رواه الجماعة ) (٢) .

وعن ابن عمر قال : « إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين والإقامة مرة مرة ، غير أنه يقول : قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، وكنا إذا سمعنا الإقامة توضأنا وخرجنا إلى الصلاة » (٣) ( رواه أحمد وأبو داود والنسائى ) ،

ولفظ الإقامة حينذاك بما هو : « الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله » .

وسمى التكبير المثنى فى الإقامة وترأ باعتباراه فى الأذان أربعاً كل تكبيرتين تكونان جملة واحدة فى نفس واحد .

قال النووى : ولهذا قال أصحابنا : يُستحب أن يقول كل تكبيرتين بنفس واحد (٤) .

وهذا مذهب الشافعى وأحمد وجمهور العلماء ، فهو إحدى عشرة كلمة مفيدة ، وقد جرى به العمل فى الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب إلى أقصى بلاد الإسلام ، وخالف مالك فى إحدى روايتين فقال بإفراد : « قد قامت الصلاة » ، وهو قول قديم للشافعى . كما شدُّ من الشافعية مَنْ قال بإفرادها ، وإفراد التكبير فى أول وآخر الإقامة فتكون الكلمات ثمانية (٥) .

قال ابن سيد الناس : وقد ذهب إلى أن القول بأن الإقامة إحدى عشرة كلمة عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصرى والزهرى والأوزاعى وأحمد

(١) المحلى : ١٥٢/٣ (٢) صحيح مسلم : ٤ / ٧٧ - ٧٩

(٣) رواه أحمد وأبو داود والنسائى - نيل الأوطار : ٤٨/٢ (٤) شرح مسلم : ٧٩/٤

(٥) نيل الأوطار : ٤٦ / ٢ . وشرح مسلم ص ٧٨ - ٧٩

واسحاق وأبو ثور ويحيى وداود وابن المنذر ، ونقل ذلك أيضاً البيهقي عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز .

قال البغوي : هو قول أكثر العلماء . وقال أبو حنيفة : « الإقامة سبع عشرة كلمة فيتمها كلها » ، وهذا المذهب شاذ خالفه الجمهور كذلك فى بعض طرق الناس ، وله رواية فيها التكبير أول الأذان مرتين فقط ، وبهذا فالكلمات سبع عشرة كلمة ، وبالتربيع للتكبير قال الشافعية وأبو حنيفة وأحمد وجمهور العلماء ، وقال مالك بالتثنية تبعاً لهذه الرواية وعمل أهل المدينة ، والتسع عشرة كلمة بإضافة الترجيع للشهادتين ، وهو قولهما بصوت منخفض قبل الجهر .

فقد روى مسلم عن أبى محذورة - وهو قرشى حسن الصوت ( توفى بمكة سنة ٥٩ هـ ، وقيل سنة ٧٧ هـ ) ( ١ ) - أن النبى ﷺ علمه هذا الأذان : « الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، ثم يعود فيقول ( أى جهراً ) أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حى على الصلاة - مرتين ، حى على الفلاح - مرتين » . زاد إسحق ( راوى الحديث ) : « الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله » ( ٢ ) .

قال النووي : والحكمة فى إفراد الإقامة وتثنية الأذان أن الأذان لإعلام الغائبين فيكرر ليكون أبلغ فى إعلامهم . والإقامة للحاضرين فلا حاجة إلى تكرارها ، ولهذا قال العلماء : يكون رفع الصوت فى الإقامة دونه فى الأذان ، وإنما كرر لفظ الإقامة لأنه مقصود الإقامة .. والله أعلم .

---

( ١ ) أبو محذورة قيل : اسمه أوس ، وقيل : جابر ، وقيل : سمرة ، وقال ابن قتيبة فى المعارف : اسمه سليمان بن سمرة . وهو قول غريب ، وقد توارثت ذريته الأذان بمكة ( شرح صحيح مسلم : ٨٠ / ٤ ) . ( ٢ ) المرجع السابق : ٤ / ٨٠ - ٨١

## ● دعوى النسخ :

قال الحازمي : « إن حديث أفراد الإقامة منسوخ بحديث عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة عن جده أن النبي ﷺ علمه الأذان تسع عشرة كلمة ، والإقامة سبع عشرة كلمة » ( رواه الخمسة ، وقال الترمذى : حديث حسن صحيح ) (١) .

وعليه ففي الإقامة يُرَّع التكبير أوله ويُنْتَى ما بعده إلا التهليل .

واحتج للنسخ بأن أبا محذورة من مسلمة الفتح ، فهو متأخر فى إسلامه عن بلال . وقد كان هذا التعليم لأبى محذورة بعد « حنين » ، وإلى مذهب أبى محذورة ذهب أبو حنيفة والهادوية والثورى وابن المبارك وأهل الكوفة (٢) .



## ● بطلان دعوى النسخ :

أولاً : (أ) يتشبه القائلون بإفراد الإقامة بأن الأحاديث التى تقول بأن الأذان كالإقامة مضافاً إليها : « قد قامت الصلاة » - مرتين مرجوحة ، وأحاديث الأفراد أصح منها .. أولاً : لكثرة طرقها ، وثانياً : لكونها فى الصحيحين .

(ب) كما أن شرط الناسخ أن يكون أصح سنداً وأقوم قاعدة ... واكتفى الخصم بالصحة فقط . على أن قول الخصم بالصحة فيه مقال . فحديث عبد الله ابن زيد الذى رواه الترمذى وأبو داود بلفظ : « كان أذان رسول الله ﷺ شفعاُ شفعاُ فى الأذان والإقامة » حديث منقطع كما قال الترمذى .

وقال الحاكم والبيهقى : الروايات عن عبد الله بن زيد فى هذا الباب كلها منقطعة ، وقيل فى محمد بن عبد الرحمن - راويه - إنه ضعيف ، ورواية الحاكم

(٢) المحلى : ٣ / ٥٣

(١) المحلى : ٣ / ١٥٠

والبيهقي في الخلافيات عن سويد بن غفلة : أن بلالاً كان يُثنى الأذان والإقامة . قال الحاكم : في حديثه انقطاع ، وما رواه الطبراني في مسند الشاميين من طريق جنادة بن أبي أمية عن بلال : « أنه كان يجعل الأذان والإقامة مثنى مثنى » . حديث في إسناده ضعف .

وحديث أبي محذورة لا يصح الاستدلال به بناء على تحسين الترمذى ومخرجه ، لأن حسنهم وضعيفهم إذا اصطدم بغيره لم يُعوّل عليه ؛ لأنه يكون فى منزلة الضعيف ، وإنما يُعوّل على تحسين الترمذى ، ومن لا يجرى مجرى الشيخين فى تصحيح الحديث عندما لا يكون لصحيحهم مناقض .

(ج) على أن حديث أبي محذورة تنقضه الرواية المتفقة مع الروايات الصحيحة : « أن النبى ﷺ أمره أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » ، كما ذكر ذلك الحازمى فى الناسخ والمنسوخ . وأخرجه البخارى فى تاريخه ، والدارقطنى وابن خزيمة ، فيجب أن يُصار إلى هذه الرواية .

ثانياً : مال أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وداود بن على ، ومحمد ابن جرير إلى الإباحة والتخيير بين الأفراد والتثنية ، فمن شاء قال : « الله أكبر » - أربعاً - فى أول الأذان ، ومن شاء ثنى الإقامة ، ومن شاء أفردها إلا فى قوله : « قد قامت الصلاة » ، فإن ذلك مرتان على كل حال . خلافاً للروايات الشاذة التى قلناها فى ذلك ، وقد استدلوا لذلك بأن النبى ﷺ لما رجع من حنين إلى المدينة أقرّ بلالاً على أذانه وإقامته ، وهو المروى عن عبد الله ابن زيد ... وهذا الجمع بين أذان بلال وأذان أبي محذورة فى روايته الشهيرة ينفى القول بالنسخ (١) .

\* \*

---

(١) نيل الأوطار : ٢ / ٤٥ - ٤٨

## • حكم الترجيع :

قال النووي : واختلف أصحابنا فى الترجيع . هل هو ركن لا يصح الأذان إلا به ؟ أم هو سُنَّة يصح الأذان لو تركه مع فوات كمال الفضيلة ؟ وجهان ، والأصح أنه سُنَّة .

وقد ذهب جماعة من المحدثين وغيرهم إلى التخيير بين الترجيع وتركه والصواب فعله <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

---

(١) شرح صحيح مسلم : ٤ / ٨١